

## الآليات القانونية و الفنية فى الحد من التلوث النفطى للبيئة البحرية بدولة الكويت

عمر زيد خليل غانم الذابدى<sup>١</sup> ، د. ممدوح محمد الحطاب<sup>٢</sup> ، د. رزق سعد علي<sup>٣</sup>

<sup>١</sup>- باحث دراسات عليا- معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

<sup>٢</sup>- معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات.

<sup>٣</sup>- كلية الحقوق- جامعة مدينة السادات

### المخلص

يهدف هذا البحث الى إلقاء الضوء على الضوابط والمعايير القانونية المتعلقة بالقوانين البيئية في دولة الكويت وبعض دول الخليج العربي، كمعطيات لتحديد أسس السياسة الجنائية الفعالة لحماية البيئة والتي يقع عليها عبء تطوير أحكام الحماية الجنائية. كما يهدف أيضا إلى التعرف على مدى توافر الآليات الفنية والقانونية لدى المشرع الكويتي و فى بعض دول الخليج. وقد قام المؤلفون بعمل مقدمة للتعرف على البيئة البحرية فى الخليج العربى والتعرف على المؤسسات التى نص عليها المشرع فى الكويت و فى بعض دول الخليج لتنفيذ الوسائل الفنية للحد من التلوث بالنفط لمياه الخليج والتعرف على ماهية التلوث بالنفط وخطورته على البيئة البحرية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية، والمنهج المقارن والتاريخي بصفة ثانوية. وقد جاءت نتائج الدراسة متمشية مع الهدف منها، ومن أهم إثبات أن الآليات المتوفرة لحماية البيئة البحرية على المستوى الدولي لاتزال دون المستوى المطلوب نتيجة تفاوت دول العالم في إمكانياتها الاقتصادية التقنية، وضعف التنسيق بين الدول خصوصا على المستوى الإقليمي، وتفاوت القوة الإلزامية للقواعد القانونية الداخلية الخاصة بالبيئة بين دولة وأخرى. ولذلك تم إختبار الفرضية الأولى والتي تنص على: إختبار مدى توافر الآليات الفنية فى الحد من التلوث النفطى لحماية البيئة البحرية فى قانون حماية البيئة الكويتى ٤٢ لسنة ٢٠١٤ مقارنة بالقانون فى بعض دول الخليج العربى، و إختبار الفرضية الثانية (مدى مدى توافر الآليات القانونية فى الحد من التلوث النفطى لحماية البيئة البحرية فى قانون حماية البيئة الكويتى ٤٢ لسنة ٢٠١٤ مقارنة بالقانون فى بعض دول الخليج العربى). وقد تم إستخلاص بعض النتائج ومنها أن فى جميع المواد (وعددتها ٢١) غابت الفرضية القائلة بان الهيئة العامة للبيئة تقوم على حماية البيئة المائية، وان الحكومة الكويتية قد اوكلت هذا الامر كجزء من اختصاصات المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وان اختصاصات الهيئة هى الرقابة ومنح التراخيص وان هذا ليس حقا اصيلا لها.

وأنتهت الدراسة بعدد من التوصيات ومن أهمها:

- تنشيط دور المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بين الدول الأعضاء فيها.
- دراسة السبل العملية المتاحة للحد من إقامة المزيد من الأنشطة الصناعية والعمراية وتحجيم المزيد من النمو السكاني في دول المنطقة.
- مراجعة واستكمال التشريعات البيئية وجعلها أكثر شمولية ومتابعة تطبيقها بإحكام.
- فرض إجراءات أكثر صرامة على السفن التجارية وناقلات النفط فيما يخص تصريف مخلفاتها بالنسبة للأولى ومياه الموازنة بالنسبة للثانية.
- وضع سياسة عامة لرؤية الحكومة فى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه ومن ثم وضع خطة استراتيجية محددة الاهداف والمعايير لقياس معدلات الاداء ووضع خطة زمنية وبرامج فعلية ومشاريع لتحقيق الاهداف المرجوة ومتابعتها والتأكد من نجاحها من خلال متابعة مؤشرات الاداء ومعدلاته وتقييمها فى دول مجلس التعاون الخليجي عامة ودولة الكويت خاصة.
- ضرورة توحيد القواعد القانونية الملزمة والخاصة بحماية البيئة البحرية ومكافحة تلوثها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى مستوى المنطقة ككل.
- مناشدة أجهزة الإعلام على المستوى الخليجي والكويتي والمحلى والعالمى أن تتبنى قضية الحفاظ على البيئة والعمل على إثراء الوعي البيئي.

- ضرورة التعاون في بحوث حماية البيئة البحرية تنفيذا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وما جاء في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة.

**كلمات دالة:** الآليات القانونية والفنية، التلوث النفطي، البيئة البحرية بدولة الكويت

Abstract

This research aims to identify modern management concepts such as knowledge management and re-engineering the operations of the Kuwait Petrochemical Industries Company, to identify the implications of knowledge management on and re-engineering operations of the Kuwait Petrochemical Industries Company, a study of the reality of the Kuwaiti Petrochemical Industries Company study and exchange of views on ways to keep pace with developments in Knowledge management issues and administrative process reengineering

Research Methodology The descriptive method was used in the study

The most important results of this practical experience and the proposed model in the following points:

Attempts to document working manuals and streamline processes before implementing the process reengineering project do not amount to effective practice.

2 - The use of the process of re-engineering administrative processes "engineering" leads to increase the level of job satisfaction among employees of the Kuwait Petrochemical Industries Company plant at all administrative levels

3. Preparation of detailed operational manuals, including all work procedures, including inputs and outputs of operations and time taken to perform them, after applying the proposed model.

It is also recommended to continue to update the work manuals and review the performance annually to achieve continuous improvement, and the development of the models used in this research to improve administrative processes, the need to keep abreast of modern technological developments supporting the implementation of modern methods in the development of administrative work, review the organizational structure periodically to avoid duplication. And redundancy and repeated control, and activate the process of re-engineering administrative processes with workshops and training programs specialized in modern administrative systems and work to refine the employee with full knowledge of his work tasks, to be able to perform To work efficiently, human resources development in the use of technology, through an effective training system, allowing all employees of the Kuwaiti Petrochemical Industries Company factory

**Key words:** Knowledge management operations, Kuwait Petrochemical Industries Company plant, process re-engineering models

#### المقدمة

ينطلق البحث من إشكالية أن البيئة البحرية تتعرض في عصرنا الحديث لمختلف أنواع التلوث، فكان لابد من وجود حماية قانونية لتلك البيئة، على هذا الأساس يعالج البحث حماية البيئة البحرية من خلال الاتفاقيات الدولية

وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ودور المنظمات الدولية في هذا المجال فضلاً عن إسهامات دول الخليج العربي من خلال التشريعات التي سنتها تلك الدول والخاصة بحماية بيئتها البحرية انطلاقاً مما سبق فإن إشكالية هذا الدراسة تتمحور حول: ما مدى فعالية الآليات القانونية والفنية لتي رصدها المشرع الكويتي وبعض دول الخليج للحد من التلوث النفطي للبيئة البحرية بالخليج العربي .

## مقدمة

ترتبط دراسة الآليات القانونية لحماية البيئة بسياق عام يؤثر على فعاليتها، إذ يشمل هذا السياق العام معطيات متعددة التخصصات، فجد منها ما يتعلق بالجوانب الدولية والجوانب الداخلية والفنية والتخطيط، والسياسة المالية، والجوانب التنظيمية والمؤسسية، ومشاركة مختلف الفاعلين، وكذا تقرير المسؤولية الإدارية والمدنية والجزائية في حالة تلويث البيئة. ولما كانت أية جريمة تتعلق بتلويث البحر تؤثر سلباً على المصالح الحيوية للإنسان، فإن وجود أداة قانونية فعالة تهدف إلى منع الاعتداء على البيئة البحرية وقمعه لمرتكبي هذه الجرائم في حال الاعتداء هي من الآليات الأكثر نجاعة في هذا المجال.

وقد تم دراسة الآليات القانونية حيث تفرض المعالجة القانونية لحماية البيئة منهجية محكمة في توظيف مختلف الآليات القانونية المتاحة لحماية البيئة. وتم التركيز على تشريع حماية البيئة الكويتي ٤٢ لسنة ٢٠١٤ والمعدل بالقانون ٩٩ لسنة ٢٠١٥ مع الإشارة من حين إلى آخر الى القانون في بعض دول الخليج العربي مقارنة بالقانون المصري اقدم التشريعات في المنطقة العربية والقانون الفرنسي حيث بدأ التناول لموضوع البيئة و التطرق الى مواده، و تركز الدراسة على البيئة البحرية بدولة الكويت وحمايتها من التلوث والاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة البحرية.

تكمن أهمية البحث من خلال الأهتمام الدولي المتزايد بحماية البيئة البحرية، وقد ألفت المادة ١٩٢ من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التزاماً عاماً على جميع الدول بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، مما استوجب على جميع الدول ساحلية وغير ساحلية العمل الحثيث من أجل إيجاد بيئة بحرية نظيفة ومستدامة ويمثل هذا الموضوع أهمية كبيرة نظراً لأنه يتسم بالحدثة خاصة في البلدان النامية وتنبثق أهمية الدراسة من أهمية البيئة ذاتها ودورها لحماية حياة الانسان حيث لا يستطيع الانسان ممارسة حياته الطبيعية في يسر ودون مخاطر دون توفر البيئة السليمة والصحية كما تتعدد الجوانب التي تعطي لموضوعنا أهمية كبيرة منها حداثة موضوع البيئة، كما تأتي أهمية الموضوع أيضاً من الأهتمام المتزايد بالبيئة على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية وحتى على المستوى الشعبى.

## فروض البحث

**الفرضية الأولى:** اختبار مدى توافر الآليات الفنية فى الحد من التلوث النفطي لحماية البيئة البحرية فى قانون حماية البيئة الكويتى ٤٢ لسنة ٢٠١٤ مقارنة بالقانون فى بعض دول الخليج العربى  
**الفرضية الثانية:** مدى توافر الآليات القانونية فى الحد من التلوث النفطي لحماية البيئة البحرية فى قانون حماية البيئة الكويتى ٤٢ لسنة ٢٠١٤ مقارنة بالقانون فى بعض دول الخليج العربى.

## توصيف البيئة البحرية فى الخليج العربى:

يحتل الخليج العربي مساحة جغرافية متميزة في العالم جعلته محط الأنظار منذ قديم الزمان، وزاد من أهميتها في العصر الحديث إكتشاف حقول غنية من النفط والغاز فيه، فأصبح قبلة لشعوب العالم وصناعيتها وقواتها العسكرية أيضاً، فأدى كل ذلك مجتمعاً الى تزايد الضغط البيئي على بيئته الهشة أساساً وقد يعرضها الى الخطر ما لم تتخذ إجراءات احترازية تحول دون تدهور البيئة فيه وتحول عمليات إستغلال الموارد فيه الى عمليات تنموية مستدامة.

خصائص الخليج العربي وكيفية تكوينه بالتغير الجيولوجي والتنوع الإحيائي والمشكلات البيئية والتلوث النفطي (المقصود وغير المقصود) والمياه الملوثة والمصانع ومياه المجاري وحماية البيئة باتباع القوانين التي صدرت بدول الخليج العربي (البحرين، الامارات، قطر، الكويت، السعودية، عمان) و الشعب المرجانية الموجودة ونباتات القرم وهو مهم لتغذية الروبيان في منطقة الخليج.

ويُعدُّ الخليج العربي من الخلجان الضحلة مقارنة بالبحار الأخرى، ويقدر معدل عمقه بـ ٣٥ متراً، ويصل أعلى عمق فيه إلى ١١٠ أمتار، وتتغير درجة الحرارة فيه بين الشتاء والصيف، ففي الصيف ترتفع الحرارة إلى ٤٠ درجة مئوية، بينما تنخفض في الشتاء حتى ١٥ درجة مئوية، وأما مساحته، فليست بالكبيرة مقارنة بالبحار الأخرى، وتقدر بـ ٢٢٦,٠٠٠ كم<sup>٢</sup> بطول ١٠٠٠ كم، وعرض يتراوح ما بين ٢٠٠,٣٠٠ كم، ويقالُ هذا العرض عند مضيق هرمز ليصل إلى ٦٠ كم فقط.

وتحرك التيارات الموجات المائية في الخليج يكون من المحيط وبحر عمان باتجاه مضيق هرمز، وتكون بعكس عقارب الساعة بحيث إن التيارات تمتد أولاً على ساحل إيران منها إلى الكويت والعراق، نزولاً مرة أخرى إلى دول الخليج وتخرج من المضيق مرة أخرى.

وتتراوح درجة ملوحته ما بين ٤٠,٣٧ % وترتفع في المناطق الساحلية، فتصل في الساحل الإيراني إلى ٥٠,٤٠ %، وإلى ٧٠,٦٠ % عند خليج سلوى، لأنها منطقة ضحلة والتبخّر فيها أكثر، ولا يوجد أمطار لتخفيف الملوحة، إضافة إلى أن دخول المياه الحلوة من دجلة والفرات باتت قليلة مقارنة بالملوحة الزائدة، عدا عن ملوحتها الأخذة في التزايد بين سنة وأخرى بسبب الملوثات.

ما التنوع الإحيائي في الخليج فيشمل مائتين وخمسين نوعاً من الأسماك، ٢٥ % منها تعيش في الشعاب المرجانية التي يوجد منها ستين نوعاً من مختلف الأحجام.

#### مصادر المواد المسببة للتلوث في الخليج العربي

من المؤسف أن جميع دول الخليج تقوم بطرح كل أو جزء من مجاري مياهها في الخليج دون معالجتها. قد بدأت الكويت بإقامة مصنع لمعالجة مياه المجاري بطاقة مقدارها ٣١٥,٠٠٠ م<sup>٣</sup> من مياه المجاري كل يوم ويتوقع أن تزيد هذه الطاقة لتصل إلى ١٠٠,٠٠٠ م<sup>٣</sup> يومياً.

#### النفائيات الصناعية :

فيما يلي عرض موجز لبعض المواد المسببة للتلوث والموجودة في النفائيات التي تلقى بها المصانع في مياه الخليج.

- **الأمونيا :** إن الأمونيا يمكن أن تكون ناتجة عن التحليل المائي لمياه المجاري الخام أو عن إلقاء كميات كبيرة من الأمونيا من مصانع الأسمدة ومصافي البترول.

وتحول غاز الأمونيا إلى نترات بفعل البكتيريا التي يمكن للعوالق النباتية استغلالها والاستفادة منها. ونتيجة لحدوث الإخصاب والتسميد تزدهر الطحالب بصورة كبيرة ويتطور نمو البكتيريا. وهذه العملية تؤدي إلى نقص الأكسجين المتوفر للأسماك. وقد تؤدي النقص في كمية الأكسجين إلى زيادة إعداد البكتيريا اللاهوائية وينتج عن عملية الأكسدة في المواد حدوث تأثيرات سامة على الكائنات البحرية الحية. ومن المعروف أن للامونيا غير المؤكسدة تأثيرات سامة مباشرة على الكائنات البحرية الحية ومن المحتمل أيضاً أن تسبب تآكلاً للمنشآت الصناعية التي تستخدم ماء البحر الملوث.

- **التلوث الحراري :** أن المصدر الرئيسي للتلوث الحراري على الشواطئ في الكويت هو المياه العالية التركيز بالأملاح والساخنة التي تلقى بها مصانع تصفية المياه. حيث يلقي يومياً حوالي ١٠٠ مليون جالون إمبراطوري من الملح بمعدل درجة حرارة ١٠٥ فهرنهايت وهذه الدرجة أعلى من متوسط درجة حرارة الماء تتراوح بين ٧٥-٩٥ فهرنهايت.

وتعود أهمية تأثير التلوث الحراري إلى أن رفع درجة حرارة الماء يعني إحداث تغيرات في الخواص الطبيعية والكيميائية للماء مثل قابلية ذوبان الغازات ومعدل استقرار الجسيمات ومقدار الترسيب الطبقي ومعدلات التفاعلات الكيماوية.

- **التلوث النفطي :** يختلف النفط الخام والزيوت الثقيلة الأخرى عن المواد الأخرى المسببة للتلوث في أن طبيعة هذه المواد غير قابلة للذوبان وتشكيل كتلا متماسكة تعوم على سطح الماء أن تندفع نحو الشاطئ مما يمكن أن يسبب تلفاً يغطي مسافة كبيرة من مكان إلقاء هذه المواد. ويعتبر النفط الخام المسكوب حديثاً بحد ذاته ساماً من الناحية الكيماوية. وبمرور الزمن تبدأ العناصر الهيدروكربونية الأرومانية ذات درجة الغليان المنخفضة

والعناصر المذابة في الماء مثل بعض الأحماض البترولية بالتححر تاركة بعض المخلفات التي تقل كثيرا في نسبة السمية غير أن من الممكن أن تسبب أيضا في إحداث تأثيرات إليه غير مرغوب بها .

- **الضرر الآلي** : أن أكثر المتضررين من هذا التأثير هي طيور البحر، إذ يتسرب النفط أو يعلق في ريشها وقد تتلصق هذه الطيور كمية كبيرة من هذا النفط أثناء محاولتها تنظيف نفسها أو ريشها مما قد يؤدي إلى موتها لكن التأثيرات الفورية للزيوت هي التعرض للخطر أو للغرق كما أن الزيوت العائمة قد تسبب التلف لطحالب الشاطئ وتتدخل في عملية الاحتراق الضوئية .

- **التأثيرات السامة** : تمت بمعرفة حدة سمية المواد الهيدروكربونية ومركبات الزيوت البترولية نتيجة الاختبارات القياسية التي أجريت على الحيوانات التي تتناسب مع هذه الاختبارات أو من أبحاث تتعلق بمدى ملاءمة هذه المواد كالمبيدات العشبية والحشرية ، وجد أن البنزين يسبب التسمم لبعض الأسماك .

**المبيدات الكيماوية ( المبيدات الزراعية - مبيدات الحشرات ) :**

وهذه الأنواع من بين أكثر المواد سمية وديمومة بالنسبة للمواد الملوثة وتتراكم هذه المبيدات داخل الحيوانات البحرية . وقد تم تسجيل بعض نسب عالية متركرة منها في كبد الأسماك والطيور البحرية . فمبيد الـ د . د . ت . مثلا قد يسبب اضطراب الأنماط السلوكية لدى الأسماك والمراحل الحقيقية لبقاء الرخويات والقشريات وهذه التأثيرات خفية ومن المحتمل ألا تلاحظ إلا بعد أن تصب إلى درجة خطيرة تقلل من فرص الحياة لهذه الأنواع مما يقلل من الثروة السمكية والكائنات الصدفية المائية.

### حماية البيئة البحرية العربية

انضمت الدول العربية إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة البحرية، كما سعت هذه الدول إلى حماية بيئتها البحرية من خلال اتفاقيات ثنائية أو جماعية على المستوى الإقليمي ومن خلال المنظمات الإقليمية.

سعت الدول العربية إلى المبادرة بالتصديق على الاتفاقيات الخاصة بمنع التلوث في البحار ومنها، الاتفاقية الخاصة بالتدخل في أعالي البحار لمنع التلوث لعام ١٩٦٩، والاتفاقية الخاصة بالمسؤولية المدنية الناتجة عن أضرار الزيوت لعام ١٩٦٩، والاتفاقية الخاصة بإلقاء فضلات السفن لعام ١٩٧٢، والاتفاقية الخاصة بالمحافظة على البيئة البحرية من التلوث الناتج عن السفن لعام ١٩٧٣، واتفاقية المحافظة على البيئة من التلوث في البحر المتوسط لعام ١٩٧٦، واتفاقية المحافظة على البيئة في الخليج العربي لعام ١٩٧٨، والاتفاقية الخاصة بالمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن من التلوث لعام ١٩٨٢ وبروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناتج من مصادر في البر لعام ١٩٩٠، والاتفاقية الدولية للإستعداد والتصدي والتعاون في مجال التلوث الزيتي لعام ١٩٩٠م، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام ١٩٩٤، والتصديق على المقرّر رقم ١/٣ المعتمد بمؤتمر الأطراف لاتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات والتخلص منها عبر الحدود لعام ٢٠٠٢

### دور دولة الكويت في حماية البيئة البحرية داخليا ودولياً

قامت دولة الكويت بإعداد دليل بيئي بواسطة الخرائط يبين مدى حساسية الشواطئ الكويتية للتلوث بالزيت، وكذلك أنواع كل من الشواطئ والطيور والكائنات البحرية الأخرى، وذلك بهدف إعداد خطة الطوارئ اللازمة لمكافحة تلوث الشواطئ بالملوثات النفطية . ويشتمل هذا الدليل على صور جوية لجميع الشواطئ الكويتية من الجنوب إلى الشمال بالإضافة لجزيرتي فيلكا وبويان وقد قسمت فيه الشواطئ حسب حساسيتها للملوثات النفطية مبتدئة بالأقل إلى الأكثر حساسية بالنسبة للبقع والملوثات النفطية.

أن دولة الكويت كانت سباقة لسنة التشريعات البيئية التي تحمي البيئة عامة والبيئة البحرية بصفة خاصة حيث صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن منع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت والذي صدر تنفيذاً للمادة الثانية من الاتفاقية الدولية المعقودة في لندن سنة ١٩٥٤ بشأن منع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت .

ويتضح من نص المادة ٨٢ ع، إقامة مسؤولية الشريك عن الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني، على مجرد العلم فقط خروجاً على القواعد العامة التي تقيم المسؤولية بقيام القصد الجنائي على العلم والإرادة، أما الركن المعنوي المتطلب في فعل الاشتراك لكي يعد جريمة قائمة بذاتها فهو ما يقوم على العلم بأن

ما فى حوزته أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال فى الجريمة، وأن تتجه الإرادة إلى حيازة هذه الأشياء وإلى إخفائها.

#### أهم النتائج:

توصلت الدراسة الى القول أن الآليات المتوفرة لحماية البيئة البحرية على المستوى الدولي مازلت دون المستوى المطلوب نتيجة تفاوت دول العالم فى إمكاناتها الاقتصادية التقنية، وضعف التنسيق بين الدول خصوصاً على المستوى الإقليمي، وتفاوت القوة الإلزامية للقواعد القانونية الداخلية الخاصة بالبيئة بين دولة وأخرى. وبذلك تم احتبار الفرضية الأولى والتي تنص على: اختبار مدى توافر الآليات الفنية فى الحد من التلوث النفطى لحماية البيئة البحرية فى قانون حماية البيئة الكويتى ٤٢ لسنة ٢٠١٤ مقارنة بالقانون فى بعض دول الخليج العربى

يتضح من الطرح السابق أن جميع المواد وعددها ٢١ غياب الفرضية الفائلة بان الهيئة العامة للبيئة تقوم على حماية البيئة المائية اذا لم يذكر فى اى من المواد (٢١) اى شىء يتعلق بصلة الهيئة العامة لحماية البيئة بالبيئة البحرية من قريب او بعيد. وان الحكومة الكويتية قد اوكلت هذا الامر كجزء من اختصاصات المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وان اختصاصات الهيئة هى الرقابة ومنح التراخيص وان هذا ليس حقاً اصيلاً لها اذا يشاركها فيه هيئات اخرى كما ورد

ولقد تم احتبار الفرضية الثانية: مدى توافر الآليات القانونية فى الحد من التلوث النفطى لحماية البيئة البحرية فى قانون حماية البيئة الكويتى ٤٢ لسنة ٢٠١٤ مقارنة بالقانون فى بعض دول الخليج العربى

#### أهم التوصيات :

١. تنشيط دور المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية لتأخذ دوراً أكثر فاعلية بين الدول الأعضاء فيها.
٢. دراسة السبل العملية المتاحة للحد من إقامة المزيد من الأنشطة الصناعية والعمراانية وتحجيم المزيد من النمو السكاني فى دول المنطقة.
٣. مراجعة واستكمال التشريعات البيئية وجعلها أكثر شمولية ومتابعة تطبيقها بإحكام.
٤. فرض إجراءات أكثر صرامة على السفن التجارية وناقلات النفط فيما يخص تصريف مخلفاتها بالنسبة للأولى ومياه الموازنة بالنسبة للثانية.
٥. أهمية وضع سياسة عامة تعكس رؤية الحكومة فى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه وخطة استراتيجية لقياس معدلات الاداء ووضع خطة زمنية وبرامج فعلية ومشاريع لتحقيق الاهداف المرجوة ومتابعتها وتقييمها فى دول مجلس التعاون الخليجى عامة ودولة الكويت خاصة.
٦. ضرورة توحيد القواعد القانونية الملزمة والخاصة بحماية البيئة البحرية ومكافحة تلوثها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجى، بل وعلى مستوى المنطقة ككل، وهو أمر ضروري وملح مع التأكيد على أن الشكل والصيغة القانونية لتلك القواعد أمر غير مهم.
٧. التأكيد على أهمية بناء قدرات البلدان النامية بحيث يتسنى لها الاستفادة من حفظ المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها على نحو مستدام.
٨. ضرورة التعاون فى بحوث حماية البيئة البحرية تنفيذاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وما جاء فى الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة.

#### المراجع

١. أحمد أبو الوفا محمد ، حماية البيئة البحرية من التلوث على ضوء اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ وفي الشريعة الإسلامية وما هو مطبق فى المملكة العربية السعودية . مجلة الدراسات الدبلوماسية، ع ٧٤، ص ٦٢، ٢٠٠٨م

٢. أنس المرزوقي، حماية البيئة البحرية من التلوث، قراءة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الحوار المتمدن، العدد ٥٣٢٥، أكتوبر ٢٠١٣م
٣. زياد عبد الوهاب النعيمي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مجلة دراسات اقليمية، السنة ، العدد ٣٢، جامعة الموصل، ٢٠١٧م
٤. مثنى عبد الرزاق العمر، السمات البيئية للخليج العربي والإختناقات المتوقعة نشرت هذه المقالة في مجلة آراء حول الخليج في عددها المرقم ٩٠ لشهر فبراير ٢٠١٢م
5. Anianova, E. The International Maritime Organization – Tanker or Speedboat?, In: International Maritime Organizations and their Contribution towards a Sustainable Marine Development, Ehlers, P., Lagoni, R. (Eds.), pp. 77-103. LIT Verlag, ISBN 3-8258-9296-4, Hamburg:2016
6. Brexendorff, A Rohstoffe im Kaspischen Becken. Voelkerrechtliche Fragen der Foerderung und des Transports von Erdoel und Erdgas, Peter Lang GmbH, ISBN 3-631-54968-7\*Pb., Frankfurt am Main:2016
7. Gavouneli, M. Pollution from Offshore Installations, Graham and Trotman, ISBN 1- 85966-186-6, London:2015
8. Gennaro, M. Oil Pollution Liability and Control under International Maritime Law: Market Incentives as an Alternative to Government Regulation. Vanderbilt Journal of Transnational Law, Vol. 37:265, No. 1, pp. 265 – 298, ISSN 0090-2594:2014
9. Graham S. (19 December. Environmental Effects of Exxon Valdez Spill Still Being Felt, In: Scientific American, 31.10.2011, Available from: 2013
10. Howard, R. How Arctic oil could break new ground, In: The Guardian:2011
11. ITOPF, London Korsunskaya, D. & Reddall, B. Exxon, Rosneft tie up in Russian Arctic, In: U.S:2011
12. Salter, E. and Ford, J. Holistic Environmental Assessment and Offshore Oil Field Exploration and Production Marine Pollution Bulletin, Vol. 42, No. 1., pp. 45-58, ISSN 0025-326x:2011
13. Valencia, M. (Ed.). Maritime Regime Building, Martinus Nijhoff Publishers, ISBN 90- 411-1580-3\*hc, The Hague:2011
14. Van Dyke, Jon M., Broder, Sherry P., Particularly Sensitive Sea Areas- Protecting the Marine Environment in the Territorial Seas and Exclusive

- Economic Zones, Denver Journal of International Law and Policy, Vol.40 No. 1-3 Winter 2011.
15. Van Dyke, Jon M., Broder, Sherry P., Particularly Sensitive Sea Areas-Protecting the Marine Environment in the Territorial Seas and Exclusive Economic Zones, Denver Journal of International Law and Policy, Vol.40 No. 1-3 Winter 2011.
  16. Zhu, L. Do we need a Global Organization for the Protection of the Marine Environment, In: International Maritime Organizations and their Contribution towards a Sustainable Marine Development, Ehlers, P., Lagoni, R. (Eds.), pp. 157-180. LIT Verlag, ISBN 3-8258-9296-4, Hamburg:2016